



مشروع مبادرة البحار الأربعة التركية وانعكاساته الجيوسياسية والاقتصادية

بقلم

بختيار أحمد صالح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net



مقدمة

تشهد البيئة الجيوسياسية في "الشرق الأوسط" وأوروبا تحولات عميقة أعادت رسم أولويات أمن الطاقة العالمي. فقد أدت الحرب الروسية-الأوكرانية، والتوترات في مضيق هرمز والبحر الأحمر، والتغيرات السياسية في سوريا، إلى تصاعد الاهتمام بإنشاء ممرات برية جديدة لنقل النفط والغاز نحو أوروبا. وفي هذا السياق برزت مبادرة البحار الأربعة بوصفها تصورًا استراتيجيًا يهدف إلى ربط الخليج وبحر قزوين والبحر المتوسط والبحر الأسود عبر شبكة خطوط أنابيب تمر من سوريا وتركيا، بما قد يجعل أنقرة مركزًا رئيسيًا لتجارة الطاقة بين آسيا وأوروبا.

تهدف هذا التقرير إلى تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للمشروع، وقياس فرص نجاحه، واستشراف تأثيره في توازنات الطاقة الإقليمية، مع التركيز على دور تركيا وسوريا والعراق ودول الخليج والاتحاد الأوروبي. أصبحت الطاقة خلال العقود الأخيرة أحد أهم أدوات النفوذ الجيوسياسي، ولم تعد خطوط الأنابيب مجرد مشاريع اقتصادية، بل تحولت إلى أدوات استراتيجية تعيد تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية. وقد كشفت أزمة الطاقة الأوروبية بعد الحرب الروسية-الأوكرانية هشاشة الاعتماد الأوروبي على مصدر واحد، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل أكثر استقرارًا.

في المقابل، تمتلك تركيا موقعًا جغرافيًا استثنائيًا يربط "الشرق الأوسط" والقوقاز وأوروبا، وتستضيف بالفعل عددًا من أهم خطوط نقل الطاقة العالمية، وهو ما يجعلها مرشحًا طبيعيًا للتحويل إلى مركز إقليمي للطاقة. وتأتي مبادرة البحار الأربعة ضمن هذا السياق، إذ تقترح إنشاء ممر بري يربط الخليج وبحر قزوين والبحر المتوسط والبحر الأسود، متجاوزًا المضائق البحرية التي أصبحت عرضة للتوترات الأمنية.

المحور الأول: الجغرافيا السياسية للطاقة ومكانة تركيا في النظام الطاقوي العالمي

أولاً: مفهوم الجغرافيا السياسية للطاقة

لم تعد الطاقة مجرد سلعة اقتصادية، بل أصبحت إحدى أهم أدوات القوة الجيوسياسية في النظام الدولي. فالدول التي تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز أو تقع على طرق العبور الإستراتيجية تتمتع بقدرة أكبر على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية. وقد برز هذا المفهوم بوضوح بعد حرب تشرين الأول 1973، عندما استخدمت الدول العربية النفط لأول مرة كسلاح سياسي، ثم عاد بقوة بعد الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022، التي دفعت أوروبا إلى إعادة النظر في فلسفة أمن الطاقة بالكامل. وفي هذا السياق، لم تعد المنافسة تقتصر على امتلاك الموارد، بل أصبحت تشمل السيطرة على خطوط الأنابيب، الموانئ، المضائق البحرية، مراكز تخزين الغاز، وأسواق تداول الطاقة. ومن هنا تبرز أهمية تركيا باعتبارها دولة عبور يمكن أن تتحول إلى مركز إقليمي (Energy Hub) يحدد اتجاهات تجارة الطاقة بين الشرق والغرب.

ثانيًا: الموقع الجغرافي التركي

تتمتع تركيا بواحد من أهم المواقع الجغرافية في العالم، إذ تقع عند نقطة التقاء ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتشرف على مضيق البوسفور والدردنيل، اللذين يمثلان المنفذ البحري الوحيد لروسيا ودول البحر الأسود نحو البحر المتوسط. كما تحد تركيا مناطق تعد من أغنى مناطق العالم بالطاقة، منها روسيا، بحر قزوين، العراق، الجمهورية الإسلامية في إيران، شرق البحر المتوسط، والخليج العربي. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن أكثر من 70% من احتياطيات النفط والغاز العالمية تقع ضمن دائرة لا تتجاوز ألفي كيلومتر من الحدود التركية، وهو ما يمنح أنقرة ميزة جيوسياسية نادرة.

ثالثًا: تطور الإستراتيجية التركية للطاقة

شهدت السياسة التركية في مجال الطاقة تحولًا جذريًا خلال العقدين الماضيين، إذ انتقلت من مجرد دولة مستوردة للطاقة إلى دولة تسعى إلى لعب دور الوسيط والموزع الإقليمي. وترتكز هذه الإستراتيجية على خمسة محاور:

1. تنويع مصادر الطاقة: عملت أنقرة على تقليل اعتمادها على مصدر واحد، عبر استيراد الغاز من روسيا، أذربيجان، إيران، الجزائر، قطر، الولايات المتحدة. كما استثمرت في محطات الغاز الطبيعي المسال (LNG) ومحطات التخزين تحت الأرض.
2. بناء شبكة خطوط الأنابيب: أصبحت تركيا نقطة التقاء لعدد من أهم خطوط الطاقة في العالم، ومن أبرزها:
 - أ. خط باكو - تبليسي - جيهان (BTC) ينقل النفط من أذربيجان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي بطاقة تقارب مليون برميل يوميًا، ويعد من أهم المشاريع التي خففت اعتماد صادرات بحر قزوين على الأراضي الروسية.
 - ب. خط TANAP يشكل العمود الفقري لـ (ممر الغاز الجنوبي)، وينقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا عبر تركيا، مما يعزز دورها كدولة عبور رئيسية.
 - ج. خط TurkStream ينقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود إلى تركيا، ومنها إلى جنوب وشرق أوروبا، في ظل سعي موسكو للحفاظ على أسواقها الأوروبية بطرق بديلة.
3. تطوير مراكز التخزين والتسييل: استثمرت تركيا في إنشاء مرافق لتخزين الغاز الطبيعي ومحطات لاستقبال الغاز المسال، بهدف زيادة مرونة منظومتها الطاقوية وتحويلها إلى منصة لتجارة الغاز.
4. استكشاف الموارد المحلية: شهدت السنوات الأخيرة اكتشافات مهمة للغاز في البحر الأسود، ما يمنح تركيا فرصة لتقليل اعتمادها على الواردات وتعزيز أمنها الطاقوي.
5. التحول إلى مركز لتجارة الطاقة: لا تقتصر رؤية أنقرة على نقل الطاقة، بل تسعى إلى إنشاء سوق إقليمية يتم فيها تسعير الغاز والنفط وإعادة تصديرهما، بما يشبه دور هولندا في تجارة الغاز الأوروبية.

رابعاً: مفهوم (مركز الطاقة) Energy Hub

هناك فرق جوهري بين دولة عبور ومركز طاقة، دولة العبور تقتصر وظيفتها على مرور النفط أو الغاز عبر أراضيها مقابل رسوم نقل. أما مركز الطاقة فهو دولة تمتلك بنية تحتية متطورة تسمح بتجميع مصادر متعددة للطاقة وتخزينها، وإعادة توزيعها، والمشاركة في تسعيرها وتداولها. وتسعى تركيا إلى الانتقال من النموذج الأول إلى الثاني، بما يمنحها نفوذاً اقتصادياً وسياسياً أكبر في أسواق الطاقة.

خامساً: لماذا أصبح هذا التحول ممكناً الآن؟

أدت مجموعة من التطورات الدولية إلى تعزيز فرص تركيا في لعب هذا الدور، أبرزها تراجع صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، تنامي الطلب الأوروبي على مصادر بديلة، تصاعد المخاطر الأمنية في مضيق هرمز والبحر الأحمر، ارتفاع أهمية خطوط الأنابيب البرية مقارنة بالنقل البحري و التغيرات السياسية في سوريا وإمكانية إعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة.

المحور الثاني: مبادرة البحار الأربعة: التحليل الجيواستراتيجي للمشروع

لا تمثل مبادرة البحار الأربعة مجرد مشروع لنقل النفط والغاز، بل هي رؤية جيواستراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية "للشرق الأوسط" وربطها مباشرة بالأسواق الأوروبية. وينطلق المشروع من فرضية أن أمن الطاقة في القرن الحادي والعشرين لن يعتمد فقط على امتلاك الموارد، بل على امتلاك الممرات البرية الآمنة والقادرة على تجاوز نقاط الاختناق البحرية. وفي حال تنفيذ المشروع، فإنه سيعيد رسم شبكة تدفقات الطاقة العالمية، وينقل مركز الثقل من الطرق البحرية إلى الممرات البرية الممتدة من الخليج العربي عبر العراق وسوريا وتركيا نحو أوروبا.

أولاً: الفكرة الاستراتيجية للمبادرة

يقوم المشروع على إنشاء شبكة مترابطة تربط أربعة أحواض بحرية رئيسية وهي الخليج، بحر قزوين، البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود. ومن خلال هذا الربط، تصبح تركيا نقطة الالتقاء النهائية لمختلف مصادر الطاقة، بينما تتحول سوريا إلى عقدة عبور رئيسية، والعراق إلى حلقة وصل بين الخليج وشرق المتوسط. ويهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية وهي تقليل الاعتماد على المضائق البحرية المعرضة للمخاطر، إنشاء شبكة برية مستقرة لنقل الطاقة، تعزيز أمن الطاقة الأوروبي وتنويع مصادر الإمداد.

ثانياً: المسارات المقترحة للممر

المسار الأول: الخليج - العراق - سوريا - تركيا - أوروبا: ينطلق النفط والغاز من السعودية وقطر والكويت

والإمارات، مرورًا بجنوب العراق ثم وسطه، قبل دخوله الأراضي السورية وصولًا إلى جنوب تركيا، ومنها إلى الأسواق الأوروبية. ويُعد هذا المسار الأقصر والأكثر جدوى اقتصاديًا إذا توفرت البيئة الأمنية المناسبة. المسار الثاني: العراق - تركيا: يمكن ربط حقول كركوك والموصل وحقول إقليم كردستان بشبكة الأنابيب التركية مباشرة، مع تطوير خطوط جديدة موازية لخط كركوك-جيهان التاريخي، ما يزيد من القدرة التصديرية ويقلل مخاطر الانقطاع.

المسار الثالث: أذربيجان وبحر قزوين: يعتمد هذا المسار على دمج خطوط الغاز القادمة من أذربيجان مع الشبكة الجديدة، بحيث تتدفق إمدادات بحر قزوين والخليج ضمن منظومة واحدة، ما يعزز مرونة الإمدادات إلى أوروبا. المسار الرابع: شرق البحر المتوسط: إذا جرى تطوير حقول الغاز في شرق المتوسط وربطها بالشبكة التركية، فإن المشروع سيضيف مصدرًا جديدًا للطاقة، ويزيد من تنوع الإمدادات المتجهة إلى أوروبا.

ثالثًا: مقارنة مع الممرات البحرية التقليدية

تعتمد تجارة الطاقة العالمية حاليًا على عدد من الممرات البحرية الحساسة، أهمها مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس و مضيق البوسفور. وأي اضطراب في هذه الممرات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتقلب أسعار الطاقة. أما الممر البري المقترح، فيوفر تقليل زمن النقل، خفض تكاليف التأمين البحري، الحد من مخاطر القرصنة والهجمات، ضمان استمرارية الإمدادات في أوقات الأزمات. ومع ذلك، فإنه يواجه تحديات أمنية مرتبطة بحماية خطوط الأنابيب عبر مناطق غير مستقرة.

رابعًا: الأهمية الجيوسياسية لسوريا

تشكل سوريا الحلقة المحورية في المبادرة، إذ لا يمكن تحقيق الربط المباشر بين العراق وتركيا والبحر المتوسط دون المرور بالأراضي السورية. ولهذا، فإن إعادة تأهيل البنية التحتية السورية لا تُعد مجرد مشروع اقتصادي، بل تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح الممر. ويستلزم ذلك إعادة بناء شبكات الأنابيب، تحديث محطات الضخ، تأهيل الموانئ، إنشاء مناطق لوجستية، وتوفير بيئة قانونية جاذبة للاستثمار. وفي حال تحقق ذلك، قد تتحول سوريا من ساحة صراع إلى محور اقتصادي يربط الخليج بأوروبا.

خامسًا: العراق... نقطة الارتكاز في المشروع

يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد عالميًا، إضافة إلى احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، لكنه يعتمد بصورة رئيسية على منافذه الجنوبية في البصرة لتصدير النفط. ويمنح المشروع العراق مزايا استراتيجية، أبرزها تنويع منافذ التصدير، تقليل الاعتماد على مضيق هرمز، استثمار حقول الشمال بصورة أكبر، جذب استثمارات في البنية التحتية، تعزيز التكامل الاقتصادي مع تركيا وسوريا. لكن نجاح هذا الدور يتطلب معالجة

التحديات السياسية والأمنية، بما في ذلك التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن إدارة صادرات النفط والغاز.

سادساً: تركيا... من دولة عبور إلى مركز طاقة

إذا اكتمل المشروع، فإن تركيا لن تكون مجرد ممر لعبور النفط والغاز، بل ستتحول إلى مركز إقليمي للطاقة عبر إدارة تدفقات الطاقة، تخزين النفط والغاز، إعادة التصدير، إنشاء بورصة إقليمية لتسعير الغاز، تقديم الخدمات المالية واللوجستية المرتبطة بالطاقة. وهذا التحول يمنح أنقرة نفوذاً اقتصادياً وسياسياً متزايداً في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والدول المصدرة للطاقة.

سابعاً: الأبعاد الاقتصادية للمشروع

تشير التقديرات الأولية إلى أن المشروع قد يحقق زيادة إيرادات رسوم العبور للدول المشاركة، جذب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، خلق فرص عمل في قطاعات النقل والطاقة والخدمات، تنشيط الصناعات المرتبطة بإعادة الإعمار، خاصة في سوريا والعراق، تعزيز التجارة الإقليمية وربط الأسواق.

ثامناً: تقييم أولي لفرص النجاح

يعتمد نجاح المبادرة على توافر مجموعة من الشروط، منها استقرار سياسي وأمني مستدام في سوريا، تعاون إقليمي بين تركيا والعراق ودول الخليج، توفير تمويل دولي واستثمارات طويلة الأجل، توافق مع سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة والحوكمة، ووجود طلب أوروبي مستدام على النفط والغاز في ظل التحول نحو الطاقة المتجددة. وبذلك، فإن المبادرة تمثل فرصة استراتيجية كبيرة، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات معقدة قد تؤخر تنفيذها أو تدفع إلى تعديل مساراتها.

المحور الثالث: مواقف القوى الإقليمية والدولية من مبادرة البحار الأربعة

لا يمكن تحليل مبادرة البحار الأربعة بمعزل عن التنافس الدولي على الطاقة. فالمشروع، إذا نُفذ، لن يقتصر أثره على إنشاء ممر جديد للنفط والغاز، بل سيعيد توزيع النفوذ الجيوسياسي بين القوى الكبرى، ويؤثر في موازين القوى في "الشرق الأوسط" وأوروبا وآسيا. ولذلك، تتباين مواقف الفاعلين الدوليين وفقاً لمصالحهم الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

أولاً: تركيا المستفيد الأكبر

تعد تركيا الطرف الأكثر استفادة من المبادرة، إذ تنسجم مع رؤيتها الاستراتيجية الرامية إلى التحول من دولة عبور إلى مركز إقليمي للطاقة.

1. المكاسب الاستراتيجية: تعزيز مكانتها كمحور رئيسي لنقل الطاقة بين آسيا وأوروبا، زيادة قدرتها على التأثير في سياسات الطاقة الأوروبية، تنويع مصادر وارداتها من النفط والغاز، تعزيز أمنها الطاقوي و رفع مكانتها التفاوضية داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.
2. المكاسب الاقتصادية: ارتفاع إيرادات رسوم العبور، جذب استثمارات أجنبية في البنية التحتية، تنشيط الموانئ والقطاع اللوجستي، تطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة، وتعزيز مكانة ميناء جيهان كمركز لتصدير النفط والغاز.

ثانيًا: الاتحاد الأوروبي

1. دوافع الدعم: أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى تغير جذري في سياسة الطاقة الأوروبية، حيث أصبح تنويع مصادر الإمداد هدفًا استراتيجيًا. ويمكن أن يوفر المشروع للأوروبيين تقليل الاعتماد على الغاز الروسي، تنويع الموردين، زيادة مرونة شبكات الطاقة، خفض مخاطر انقطاع الإمدادات، وتعزيز أمن الطاقة على المدى المتوسط.
2. التحديات: رغم هذه المزايا، قد يتحفظ الاتحاد الأوروبي على المشروع إذا لم تتوافر بيئة قانونية مستقرة، معايير الشفافية، ضمانات أمنية لحماية خطوط الأنابيب، وتوافق مع السياسات البيئية الأوروبية.

ثالثًا: الولايات المتحدة

- يتسم الموقف الأمريكي بدرجة من التعقيد، إذ يجمع بين عناصر الدعم والتحفظ.
1. عناصر الدعم: تقليل النفوذ الروسي في سوق الطاقة الأوروبية، دعم تنويع مصادر الإمداد، تعزيز استقرار حلفاء واشنطن في أوروبا، ودعم دور تركيا بوصفها عضوًا في حلف الناتو.
 2. عناصر التحفظ: في المقابل، قد تنظر واشنطن بحذر إلى أي مشروع يؤدي إلى، تعزيز النفوذ الاقتصادي التركي بصورة مفرطة، توسيع حضور الصين في تمويل البنية التحتية، وتقليص الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال الأمريكي (LNG). وبالتالي، من المرجح أن يكون الموقف الأمريكي داعماً من حيث المبدأ، مع السعي إلى التأثير في شكل المشروع وآليات تمويله.

رابعًا: روسيا

تمثل المبادرة تحديًا استراتيجيًا لموسكو، لأن أوروبا تعد السوق الرئيسية لصادرات الغاز الروسي. إذا نجح المشروع، فقد يؤدي إلى تراجع الحصة الروسية في السوق الأوروبية، انخفاض العائدات المالية الروسية، تراجع النفوذ السياسي المرتبط بالطاقة، وزيادة المنافسة في أسواق الغاز. لذلك، قد تسعى موسكو إلى الحفاظ على حصتها عبر تقديم أسعار تنافسية، تعزيز صادراتها إلى آسيا، توسيع مشاريعها البديلة مثل TurkStream، والمحافظة

على حضورها في شرق المتوسط. ومع ذلك، قد تجد روسيا نفسها مضطرة للتكيف مع واقع جديد إذا توسعت شبكات الإمداد البديلة.

خامساً: الصين

لا تنظر بكين إلى المشروع بوصفه منافساً مباشراً، بل كجزء محتمل من شبكة التجارة العالمية. ويتوافق المشروع مع بعض أهداف مبادرة الحزام والطريق، خاصة إذا ساهم في تحسين الربط البري بين آسيا وأوروبا، تسهيل تدفق التجارة، توسيع استثمارات الشركات الصينية في البنية التحتية، وزيادة فرص المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار. لكن الصين ستحرص على عدم الدخول في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي حول إدارة المشروع.

سادساً: إيران: تعد إيران من أكثر الدول التي قد تتأثر بالمبادرة.

1. أسباب القلق: احتمال تراجع أهمية مضيق هرمز إذا أصبحت هناك بدائل برية فعالة، تراجع الاعتماد على الممرات التي تمتلك فيها الجمهورية الإسلامية في إيران أوراق ضغط، واحتمال انتقال جزء من تجارة الطاقة بعيداً عن الأراضي الإيرانية.

2. الخيارات المتاحة: قد تتجه طهران إلى تطوير ممرات بديلة عبر أراضيها، تعزيز تعاونها مع العراق، توسيع صادراتها نحو آسيا، واستخدام أدواتها الدبلوماسية للحفاظ على دورها الإقليمي. ومع ذلك، فإن تأثيرها سيظل مرتبطاً بتطور العقوبات الدولية وعلاقاتها مع دول الجوار.

سابعاً: دول الخليج

بالنسبة لدول الخليج، يوفر المشروع فرصة استراتيجية لتنويع طرق تصدير النفط والغاز، وتقليل الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة. ومن أبرز المكاسب المحتملة خفض مخاطر النقل عبر مضيق هرمز، تسريع الوصول إلى الأسواق الأوروبية، تعزيز أمن الصادرات وجذب استثمارات مشتركة في البنية التحتية. غير أن نجاح هذه الفوائد يتطلب استقراراً سياسياً وأمنياً في العراق وسوريا، إضافة إلى تفاهات إقليمية واسعة.

ثامناً: العراق وسوريا: يمثل البلدان الحلقة الأساسية في نجاح المبادرة

1. العراق: يمتلك الموارد النفطية والغازية التي يمكن أن تغذي الممر، لكنه يحتاج إلى تطوير البنية التحتية، ومعالجة التحديات المتعلقة بإدارة قطاع الطاقة.

2. سوريا، فإن موقعها الجغرافي يجعلها معبراً لا غنى عنه في كثير من التصورات المطروحة. غير أن نجاح هذا الدور يبقى مرهوناً بإعادة الإعمار، والاستقرار الأمني، والتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة.

الفصل الرابع: مستقبل مبادرة البحار الأربعة

تمثل مبادرة البحار الأربعة رؤية جيوسياسية طموحة لإعادة توجيه تدفقات الطاقة من "الشرق الأوسط" وآسيا الوسطى نحو أوروبا عبر ممرات برية. غير أن نجاحها لا يعتمد على الجدوى الاقتصادية وحدها، بل يرتبط بتفاعل معقد بين الأمن الإقليمي، والتوازنات الدولية، والتحول العالمي نحو مصادر الطاقة منخفضة الكربون. لذلك، فإن تقييم مستقبل المبادرة يتطلب اعتماد منهج السيناريوهات، بدلاً من افتراض مسار واحد للتطور.

أولاً: السيناريو الأول - النجاح الكامل

يفترض هذا السيناريو تحقق مجموعة من الشروط، منها استقرار سياسي وأمني نسبي في سوريا، توافق بين تركيا والعراق ودول الخليج بشأن مسارات النقل، تمويل دولي وإقليمي كافٍ، استمرار الطلب الأوروبي على الغاز خلال المرحلة الانتقالية للطاقة. في هذه الحالة قد تتحول تركيا إلى مركز رئيسي لتجارة الطاقة، مع زيادة دورها في تسعير وتوزيع النفط والغاز، بينما تستفيد سوريا والعراق من رسوم العبور والاستثمارات في البنية التحتية.

ثانياً: السيناريو الثاني - التنفيذ الجزئي

يُعد هذا السيناريو أكثر واقعية على المدى المتوسط، إذ يمكن تنفيذ أجزاء من المشروع تدريجياً، مثل تطوير خطوط الربط بين العراق وتركيا، زيادة السعات التخزينية في ميناء جيهان، توسيع شبكات الغاز القادمة من بحر قزوين، أما المسارات التي تمر عبر الأراضي السورية فقد تتأخر إلى حين تحسن البيئة الأمنية والسياسية.

ثالثاً: السيناريو الثالث - التعثر أو الفشل

قد يتعثر المشروع إذا استمرت الاضطرابات الأمنية في سوريا، الخلافات الإقليمية بين الدول المعنية، صعوبة توفير التمويل، وانخفاض الطلب الأوروبي على الوقود الأحفوري بفعل التحول نحو الطاقة المتجددة. في هذا السيناريو، ستبقى الممرات البحرية التقليدية الخيار الرئيس لنقل الطاقة، مع استمرار الاعتماد على الغاز المسال وخطوط الأنابيب القائمة.

رابعاً: التأثير في ميزان القوى الإقليمي

إذا نُفذت المبادرة، فمن المرجح أن تؤدي إلى تعزيز موقع تركيا كفاعل رئيسي في أمن الطاقة الأوروبي، توسيع خيارات العراق لتصدير النفط والغاز، منح سوريا، في حال استقرارها، دوراً اقتصادياً جديداً بوصفها دولة عبور، وزيادة قدرة دول الخليج على تنويع مسارات صادراتها. في المقابل، قد تواجه بعض الدول تراجعاً نسبياً في أهمية بعض الممرات البحرية التقليدية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة فقدانها لدورها الاستراتيجي، إذ ستظل تلك الممرات ضرورية للتجارة العالمية.

خامساً: العلاقة مع التحول العالمي في الطاقة

من المهم الإشارة إلى أن المشروع يأتي في مرحلة يشهد فيها العالم توسعاً في استخدام الطاقة المتجددة. ومع ذلك، تشير معظم التقديرات الدولية إلى أن النفط والغاز سيظلان جزءاً مهماً من مزيج الطاقة العالمي خلال العقود المقبلة، وإن كانت حصتهما ستتراجع تدريجياً. لذلك، فإن الجدوى الاقتصادية للمبادرة ستتأثر بسرعة التحول في أسواق الطاقة، وسياسات خفض الانبعاثات، ومستويات الطلب في أوروبا وآسيا.

خاتمة

تكشف مبادرة البحار الأربعة عن تحول في التفكير الجيوسياسي تجاه أمن الطاقة، حيث يتزايد الاهتمام بالممرات البرية بوصفها بديلاً أو مكملاً للممرات البحرية في ظل تصاعد المخاطر الأمنية والجيوسياسية. وتمتلك تركيا، بحكم موقعها وبنيتها التحتية، مقومات تؤهلها للقيام بدور محوري في هذا التصور، بينما يمكن للعراق وسوريا أن يستفيدا اقتصادياً إذا توافرت الظروف الملائمة.

مع ذلك، لا يزال المشروع في مرحلة الرؤية أو التصور الاستراتيجي، ولم يتحول إلى برنامج تنفيذي رسمي متعدد الأطراف. ومن ثم، فإن الحديث عن نتائجه يجب أن يُقدّم بوصفه احتمالات وسيناريوهات تستند إلى اتجاهات قائمة، وليس باعتباره مساراً محسوماً. إن نجاح المبادرة سيعتمد في النهاية على توافر الاستقرار السياسي، والتمويل، والتوافق الإقليمي، إضافة إلى قدرة المشروع على التكيف مع التحولات المتسارعة في أسواق الطاقة العالمية.

تمثل مبادرة البحار الأربعة تصوراً استراتيجياً طموحاً قد يعيد تشكيل خريطة الطاقة العالمية إذا توافرت الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المناسبة. فتركيا تمتلك المقومات الجغرافية والبنية التحتية التي تؤهلها للقيام بدور محوري في تجارة الطاقة بين آسيا وأوروبا، إلا أن نجاح المشروع يبقى مرتبطاً باستقرار سوريا، وتوافر التمويل، والتوافقات الإقليمية، ودعم الاتحاد الأوروبي. وفي حال تحقق هذه الشروط، قد تتحول تركيا إلى أحد أهم مراكز الطاقة العالمية، بما يغير موازين النفوذ في "الشرق الأوسط" وأوروبا.

المصادر

1. <https://www.syriawise.com/integrating-the-four-seas-project-with-the-41-initiative/>
2. <https://fiia.fi/en/publication/the-southern-gas-corridor>
3. https://www.researchgate.net/publication/273021376_The_Syrian_Energy_Policies_of_the_Four_Seas_and_Their_Geopolitical_Repercussions#:~:text=the%20geopolitical%20controversy%20introduced%20by%20them%20and,Seas%E2%80%9D%20aiming%20to%20transform%20Syria%20to%20an.
4. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/caspian-sea-chinas-silk-road-strategy-converges-damascus>
5. <https://newlinesinstitute.org/middle-east-center/the-four-seas-initiative-2/>
6. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrias-pipeline-dream-meets-hard-realities>
7. <https://orsam.org.tr/en/yayinlar/turkiye-bets-on-syria-as-new-partner-in-regional-connectivity/>
8. <https://carnegieendowment.org/europe/research/2024/02/understanding-the-energy-drivers-of-turkeys-foreign-policy>
9. <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10660518/>
10. خط تاناب.. أداة تركية استراتيجية في صراع شرق المتوسط (https://tinyurl.com/bdfujhmx).
11. الطاقة الدولية تقترح إنشاء خط نفط جديد بين العراق وتركيا (https://tinyurl.com/39kajjxy).